

إضاعات

نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت - ديسمبر 2014
السلسلة السابعة - العدد 5

الاستثمار الأجنبي Foreign Investment

يحتل موضوع الاستثمار الأجنبي محل اهتمام العديد من الاقتصاديين منذ القدم ويتجلى هذا الاهتمام في كون الاستثمار الأجنبي مهماً في تغيير العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية، كما يلعب دوراً بارزاً في صياغة مبادئ النظام الاقتصادي العالمي، ونظراً لأهميته سوف نتطرق في هذا العدد من اضاءات إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي، أنواعه وأهدافه.



محاور العدد:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي
- أنواع الاستثمار الأجنبي
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- أهداف الاستثمار الأجنبي
- أهدافه بالنسبة للدول المضيفة للاستثمار
- أهدافه بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار
- الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت



والخاصة بالتصميم الداخلي لصنع وتدقيق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ وذلك مقابل عائد مادي يتفق عليه.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ويختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في كون هذا الأخير ينطوي على اكتساب حق الرقابة والإدارة في المنشآت المستثمر فيها، أما الاستثمار غير المباشر فيهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح لكن بدون إشراف مباشر لأصحاب الأموال على إدارة المنشآت المستثمر فيها.

ويتخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر عدة أشكال سواء كان في مجال التصنيع والإنتاج أو في مجال التسويق والتصدير، وهي أشكال شائعة الاستخدام

كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

2 - الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل هذه المشروعات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

3 - الاستثمار في المناطق الحرة:

ظهرت المناطق الحرة في الستينات وتم استعمالها في السبعينيات والثمانينيات، والمنطقة الحرة هي منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمية أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق إجراءات جمركية مبسطة، كما تتم فيها المعاملات التجارية بعملة قابلة للتحويل.

4 - مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والطرف الوطني العام أو الخاص، ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة

في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار. بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1 - الاستثمار المشترك:

وهو عبارة عن اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، وقد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص والمشاركة في الاستثمار المشترك لا يشترط أن تكون حصة في رأس المال بل يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل التكنولوجي



مفهوم الاستثمار الأجنبي

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه:

« انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة».

« أو أنه تقديم أموال مادية أو معنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلية للمساهمة المباشرة وغير مباشرة في مشروع قائم أو يتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي خلال مدة معقولة من الزمن».

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا تامين وتوظيف لرؤوس الأموال والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والتكنولوجية في بلد أجنبي خلال فترة معينة بقصد الحصول على أرباح.

أنواع الاستثمار الأجنبي

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حال الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم

أهداف الاستثمار الأجنبي

الاستثمارات الخارجية هي شكل من أشكال انتقال رأس المال من دولة إلى دولة أخرى، وهذا الانتقال يقوم على أساس دوافع اقتصادية سواء بالنسبة للدولة المصدرة للاستثمار أو الدولة المستوردة له.

أهدافه بالنسبة للدول المضيفة للاستثمار

- 1 - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- 2 - الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية والمحلية المتوفرة لهذه الدول.
- 3 - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- 4 - خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- 5 - نقل للتقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.

أهدافه بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار

- 1 - الدوافع الاقتصادية:

إن الدوافع والأهداف الاقتصادية تعتبر المحرك الرئيسي للقيام باستثمارات خارجية وهي تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية المحلية والدولية القائمة ومنها:

المحلي الحصول على العلامة التجارية أو الامتياز بالبيع محليا، أو المساعدة في التسيير، مقابل مبلغ أو علاوة، والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.

• الوكلاء أو عقود اتفاقية الوكالة

عقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين، يتم بموجبها قيام أحد الأطراف بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي. ويعتبر الوكيل وسيط بين المنتج والمستهلك النهائي حيث يسهل بيع المنتجات وبيع المنتج الأصلي في السوق المضيفة، دون أن يمتلك هو البضاعة، كما تحمل هذه البضاعة العلامة التجارية للمنتج.

• الموزعون

هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء مباشرة من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، وقد تقوم الشركة المعنية أو المصدر بمنح امتياز لموزع ما لخدمة سوق معين بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد لمنتجات هذه الشركة سواء كان تاجر الجملة أو التجزئة أو الاثنين معاً أو عن طريق البيع المباشر للمستهلك الأخير.

• المعارض الدولية

وهي عبارة عن وسيلة أو طريقة محددة المدة مسبقاً للتعرف على منتجات الشركات الأجنبية.



هو عبارة عن اتفاق بين إنتاجيين يقوم أحد الأطراف بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الخيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلاوة تجارية، وقد تنطوي الاتفاقية على أن يقوم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة التي يقوم بتوريدها له.

2 - أشكال الاستثمارات غير المباشرة في مجالات التسويق والتصدير

• تراخيص استخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية

وهو عقد يمنح بموجبه المستثمر الأجنبي للطرف

نظراً لما توفره الشركات متعددة الجنسيات من تسهيلات تقدمها إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج حيث أنها توفر التواجد أو التمثيل الملموس للشركة الأجنبية في الدول المضيفة.

1 - أهم أشكال الاستثمارات غير المباشرة في مجالات التصنيع والإنتاج

• التراخيص:

تراخيص الإنتاج أو التصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد تقوم بمقتضاه الشركة بالتصريح لمستثمر وطني أو أجنبي باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية... الخ. في مقابل عائد مادي معين، وتمكن تراخيص التصنيع الشركات من نقل إنتاجها من نطاق محلي بالدولة المضيفة إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى اتفاق استثماري.

• اتفاقيات مشروعات عمليات تسليم المفتاح

هو عبارة عن عقد يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم فيه الطرف الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه للطرف الثاني. ويقوم هذا الأخير بدفع أتعاب الطرف الأجنبي كما يتحمل تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات اللازمة للمشروع.

• عقود امتياز الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن

المتطورة والخبرات الإدارية والتسويقية التي تملكها الشركات الدولية لتوسيع القاعدة الاستثمارية والحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وخلق فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

ومن المزايا المقررة للاستثمار الأجنبي طبقاً للمادة (13) من قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت - القانون رقم (8) لسنة 2001 - يجوز للجنة الاستثمار أن تمنح الاستثمارات الأجنبية كل أو بعض المزايا التالية :

1 - الاعفاءات من ضريبة الدخل أو من أي ضرائب أخرى لمدة لا تزيد على عشرة سنوات من بدء التشغيل الفعلي للمشروع، وكذلك إعفاء كل استثمار جديد في المشروع من هذه الضرائب لمدة مماثلة لمدة الإعفاء الممنوحة للاستثمار الأصلي عند انشاء المشروع.

2 - الاستفادة من المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار.

3 - الاعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على الواردات التالية:

أ- الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة للانشاء والتوسع والتطوير.

ب- المواد الأولية والبضائع نصف المصنعة ومواد التغليف والتعبئة اللازمة للأغراض الانتاجية.

4 - تخصيص الأراضي والعقارات اللازمة لأغراض الاستثمار

فيها وكنتيجة لهذه الحاجة لرأس المال المستورد تخضع الدول النامية للكثير من الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول المستثمرة وتمليها على الدول النامية لتحقيق هدف أو أهداف سياسية خاصة بالدول المستثمرة.

• الأهداف الإستراتيجية

الأهداف الإستراتيجية هي التي تسعى الدول المستثمرة لتحقيقها من وراء تشجيعها القيام بالاستثمارات الأجنبية، مثال:

- الحفاظ على مصادر الطاقة: ويعتبر هذا من أهم الأهداف الإستراتيجية في عالم اليوم ويتم ذلك من خلال القيام بالاستثمارات في هذا القطاع.

- الإمدادات المستمرة بالمواد الخام والحفاظ على مصادر الأمن الغذائي: تقوم العديد من الدول من خلال استثماراتها الخارجية بدعم صناعتها المحلية عن طريق تحقيق وتأمين إمداد مستمر لها بالمواد الخام.

- الحفاظ على مصدر هام من مصادر الإيرادات (العملة الصعبة). تشكل الاستثمارات الخارجية مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات المالية بالعملات الأجنبية.

الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت

من منطلق تشجيع الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت ودوره في مشروعات التنمية الاقتصادية، وسد الفجوة في الموارد والامكانيات والحصول على التقنية



• محاربة التضخم النقدي في الاقتصاد الوطني المحلي تتجسد الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية في محاربة ظاهرة التضخم الحاصل في الدول التي لديها موارد مالية فائضة تزيد عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، ولكي لا تتعرض هذه الدولة إلى المزيد من الضغوط التضخمية المحلية نتيجة لزيادة عرض النقود فإنها تعمل على استثمار الفوائض المالية خارجياً.

2 - الدوافع غير اقتصادية:

• الأهداف السياسية

إن لرأس المال الأجنبي أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، حيث تنقص فيها المدخرات المحلية وتنعدم القدرة على إنشاء المشاريع التنموية

• المردود الاقتصادي المرتفع

يعتبر من أهم الأسباب التي تشجع على القيام باستثمارات أجنبية، في دولة أخرى كما هو الحال في توازنات الاستثمارية على المستوى المحلي فإن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية تحددها دوافع تخفيض المخاطر وزيادة العائد.

• السيطرة على الأسواق الخارجية

للاستثمارات الأجنبية هدف آخر غير مباشر يتمثل في السيطرة على الأسواق الخارجية وخاصة في الدول النامية والقضاء على أية منافسة فيها. ولا تقتصر هذه السيطرة على المنتجات النهائية فحسب بل تشمل أيضاً أسواق المواد الخام وذلك تأميناً لمصادر المواد الضرورية للصناعات في الغرب.



وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد.

5 - استقدام العمالة الأجنبية اللازمة لذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد.

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد نسبة العمالة الوطنية بالنسبة للمشروعات التي تخضع لأحكام هذا القانون.

المصادر:

- الاستثمار والعولمة - للأستاذ حسين عمر، دار الكتاب القاهرة 2000.
- السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية - للأستاذ عبدالسلام أبو قحف.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية - شبكة منديات التعليم نت.
- قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي - الكويت موقع غرفة تجارة وصناعة الكويت.

ص.ب. 1080 الصفاة - 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
تلفون: +965 22901100 - فاكس: +965 22466430
البريد الإلكتروني: cs@kibs.edu.kw - www.kibs.edu.kw

مَجْهَدَاتُ الدَّلَالَةِ الْمَصْرِفِيَّةِ
INSTITUTE OF BANKING STUDIES

